

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

مشاركة بورقة علمية

مشاركة بمحور المحاسبة

المشاركة مسومة بعنوان :-

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية "

"دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

أعداد :-

د.خالد بشير محمد

جامعة صبراته-كلية الاقتصاد

khaid1976ly@gmail.com

أ.عمر مصباح المزوغي

طالب/دكتوراه/ جامعة الزاوية -كلية الاقتصاد

[realme.libya2023@gmail.com](mailto:realme.libya2023@gmail.com)

تاريخ قبول البحث: 2025 / 3 / 20

تاريخ إرسال البحث: 2025 / 1 / 27

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

### ملخص الدراسة:-

يعد موضوع المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية (المجتمع المحلي) للشركة الليبية للحديد والصلب من المواضيع المهمة التي تزايد الاهتمام بها من قبل عدة أطراف سواء (داخلية) كالعاملين أو (خارجية) مثل المجتمع المحلي المحيط بالشركة وذلك باعتبار أن المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحديد نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي، وباعتبار أن الشركة لها علاقة بفئات المجتمع المحلي المختلفة ولذلك فإن المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية هي أحد فروع المحاسبة التي تهدف إلى بيان نتائج الأعمال من خلال مدخل اجتماعي ولذلك فإن معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية هو الهدف من النشاط التي تقوم الشركة بصفة اختيارية (تطوعية) أم بصفة التزامية (قانونية)، نظراً لأن هذا النشاط اجتماعي وكذلك فإنه تم تقديم نموذج مقترح لبيان تكاليف المسؤولية الاجتماعية (المجتمع المحلي) بالشركة ومن ثم الوصول إلى النتائج والتي كانت من أهمها بأن الشركة لا تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة المسؤولية الاجتماعية (المجتمع المحلي) بالقوائم المالية الختامية .

### 1-مقدمة :-

في ظل تزايد التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وظهور الشركات والتي أصبحت تتحكم في العديد من البلدان وموادها وأصبحت إكمانيات بعضها تفوق إكمانيات العديد من البلدان ونتيجة للأثار السلبية التي خلفتها العديد من هذه الشركات من خلال إلقاء مخلفات مصانعها وتسريبها إلى الطبيعة وما سببته من تشويه للبيئة لذلك فقد بدأت النظرة إلى هذه الوحدات تتغير وأصبح المجتمع يطالب من هذه الوحدات أن تؤدي دوراً فعالاً في تلبية احتياجاته

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

من خلال المساهمة بشكل فعال في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومدى نجاحها من خلال مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المجتمعية وإلى أي مدى قامت بالإيفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. وبذلك كان لابد من دراسة قياس ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحديد حجم الأداء الاجتماعي وما ينبغي على الشركة الالتزام به من أجل رفع الهامش الاجتماعي وإمكانية قياسه خدمة لمجتمع .

## 2- مشكلة الدراسة.

أن الشركات الصناعية لا تستطيع أن تتصل من مسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال قياسها وإفصاحها عن الأنشطة الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ومن بينها المجتمع المحلي، وبما إن الشركة الليبية للحديد والصلب هي أحد الشركات الصناعية العملاقة بليبيا وفي البيئة المحلية فإنه يستوجب القيام بدراسة هذه الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية والوصول إلى الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركة لقياسها والإفصاح والمحاسبي عنها للحكم على كفاءة هذه الشركة لتحقيق الأهداف التي تسعى من أجلها وخصوصا الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع المحلي، ومن خلال ما تقدم فإنه يكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-هل تقيس الشركة الليبية للحديد والصلب تكاليف المجتمع المحلي وتفصح عن تلك التكاليف في قوائمها المالية؟

## 3- الدراسات السابقة.

-دراسة(الكلي، 2001) بعنوان(الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الليبية في القوائم المالية المنشورة) وتشير هذه الدراسة إلى ضرورة تسليط الضوء على الدراسات المتعلقة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات ومعرفة مدى قيام الشركات الصناعية الليبية بدورها اتجاه المجتمع من مسؤوليات اجتماعية وبينت الدراسة من خلال نتائجها أن هذا الفرع من

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

فروع المحاسبة يهتم بوظيفتي القياس والإفصاح لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، كما يتضح أنه لا يوجد فهم كافي لمعلومات الأنشطة الاجتماعية وأيضاً نجد أن القوانين التي جاءت في الأنشطة الاجتماعية والملزم بحماية المجتمع هو قانون حماية البيئة وقد أوصت الدراسة أن توفير البيانات عن المسؤولية الاجتماعية بطريقة واضحة تخدم الأطراف المستفيدة من نتائج القوائم المالية والتقارير المرفقة لها بالإضافة إلى نشر التوعية بموضوع المسؤولية الاجتماعية وذلك لتطبيقها بالطرق السليمة والفهم الصحيح .

-دراسة (سمهود، 2003) بعنوان: (دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية الليبية) هدفت الدراسة إلى توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تختلف المسؤولية الاجتماعية باختلاف الشركات الصناعية ومرد هذا الاختلاف إلى أهمية وأولوية المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها تلك الوحدات الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن ضرورة تحديد الأنشطة الاجتماعية التي تعبر عن برنامج المسؤولية الاجتماعية لأي وحدة اقتصادية وإخضاعها للقياس المحاسبي بالإضافة إلى تحديد تلك الأنشطة الاجتماعية.

-دراسة (ميدة، 2005) بعنوان (نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط ABC في مجال المسؤولية الاجتماعية) هدفت الدراسة إلى تحديد دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكلفة الاجتماعية المقترح مراعاتها في نظام ABC، بالإضافة إلى تجميع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وتبويبها وفاء لمسئولياتها الاجتماعية وتوصلت الدراسة بأن الإدارة مدركة من أي وقت للأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية والوفاء بها في نجاحها في مهامها وتحقيقها لأهدافها الإستراتيجية، والتي تشمل كافة الفئات الاجتماعية.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

**دراسة (النشائي، 2006) بعنوان (القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في الشركات الليبية)** هدفت الدراسة للتعرف على أسباب عدم الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية، وتوضيح مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وأهميته وأثره على الممارسات المحاسبية وتوصلت الدراسة إلى عدم إلمام المدراء والمحاسبين بالمنشأة بالمجالات والأنشطة الاجتماعية القابلة للقياس الاجتماعي، بالرغم من وجود وعي بأهميته من قبل العاملين بالمنشأة وقد أوصت الدراسة على العمل على تحسين الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القصور في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بالشركة وإيجاد معايير لقياسه.

**دراسة (غميض، 2007) بعنوان (تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية الليبية)** هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك مفهوم المحاسبة عنها ومعرفة مدى إدراك مسؤولي الشركات لدورهم في خدمة المجتمع وخلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام المنشآت بالأهداف الاجتماعية فالنجاح في الأداء الاجتماعي يؤدي إلى النجاح في الأداء الاقتصادي وذلك انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء داخلية أو خارجية وأوصت الدراسة بتعميق الوعي بأهمية تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمحاسبين في القطاع الصناعي الليبي.

**دراسة (الناوع، 2009) بعنوان: (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نموذج مقترح بالتطبيق على الشركة العامة للكهرباء الليبية)** هدفت الدراسة إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأسس قياسها والمعالجة المحاسبية لها وكيفية الإفصاح عنها بالإضافة إلى حصر أهم النماذج المقترحة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحلية والخارجية وأيضاً أعداد وبناء نموذج مقترح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحلية وتوصلت

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

الدراسة إلى لا يوجد نظام للمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مطبق داخل الشركة محل الدراسة والسبب في ذلك إلى حداثة هذا النوع من فروع المحاسبة وقد أوصت الدراسة بدل مزيد من الجهد من أجل تقييم الأداء الاجتماعي لحث الوحدات الاقتصادية على الاهتمام بمسئوليتها الاجتماعية.

**دراسة (رزيق، 2009) بعنوان (الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه)** هدفت الدراسة إلى: معرفة موقف فئات المجتمع المحاسبي في ليبيا من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى يفضل أن يكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صورة معلومات وصفية وكمية ومالية والمكان المناسب للإفصاح عن هذه المسؤولية يكون في التقرير السنوي للمنظمة وأوصت الدراسة ضرورة تدخل الدولة بإصدار قوانين ملزمة للمنظمات الليبية بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية وضرورة تأهيل المحاسبين عن طريق إقامة الندوات والدورات والمؤتمرات المتخصصة للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية.

**دراسة (امحمد، 2010) بعنوان: (واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية)** هدفت الدراسة إلى بيان أهم العوامل التي تساهم في زيادة التزام المنشآت الصناعية الليبية بالقيام بمسئوليتها الاجتماعية، ومعرفة ضرورة وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي والسبيل إلى ذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات الصناعية الليبية ترى ضرورة من وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإن كان ضمن التقارير المالية أو التقارير المنفصلة وأوصت الدراسة ضرورة اهتمام المنشآت الصناعية بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وعدم الاهتمام بمجال على حساب آخر، كذلك العمل على تدليل المعوقات التي تحول دون الإفصاح عن أداء الاجتماعي

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

المنشآت، كما أن زيادة مشاركة الشركات الصناعية الليبية في خدمة المجتمع المحلي والتفاعل معه، من خلال الإسهام في المسئوليات والنشاطات الاجتماعية والذي يعود بالنفع على تلك المنشآت في الأمد الطويل.

#### 4-فرضية الدراسة.

تدور فرضية الدراسة على انه (لا توجد ضرورة للقياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية"المجتمع المحلي " في القوائم المالية الختامية للشركة الليبية للحديد والصلب) ولأختبارها اشتمت منها الفرضيات الفرعية التالية:-  
(H0) لا تقوم الشركة الليبية للحديد والصلب بقياس تكاليف خدمة المجتمع المحلي والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.

#### 5-هدف البحث.

إلى إظهار مدى مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف خدمة المجتمع المحلي في القوائم المالية الختامية للشركة الليبية للحديد والصلب وبيان وإظهار مدى مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأنشطة لمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية للشركة الليبية للحديد والصلب.

#### 6-أهمية الدراسة.

توضح دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال القياس والإفصاح عن تكلفة الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع المحلي كما أنها تساهم من خلال بيان مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم الختامية التي ساهمت في خدمة المجتمع المحلي كما تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج محاسبي يتماشى مع الشركة من أجل القياس والإفصاح عن التكاليف المجتمع المحلي من خلال هذا النموذج المحاسبي .

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

### 7- منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي والمنهج الكمي وذلك من خلال استخدامهما معا في نفس البحث ومنهما نتحصل على النتائج من خلال دمج المنهجان في متن وفيما يتعلق بالمنهج النوعي يتم تطبيقه من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع العاملين بالإدارة المالية وأيضاً بمشاهدة السجلات والوثائق وأيضاً البيانات الموجودة على الأجهزة الإلكترونية، المتعلقة بموضوع الدراسة ومن خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى ثم تحليل القوائم المالية الختامية لسنة واحدة وهي سنة 2013 وكشوفها التحليلية من أجل فحصها ودراستها لمعرفة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الأنشطة للمسؤولية الاجتماعية "أنشطة المجتمع المحلي" وسوف يتم عرض نموذج محاسبي للقياس والإفصاح والمحاسبي لأنشطة المجتمع المحلي ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات.

### 8- حدود الدراسة .

الشركة الليبية للحديد والصلب، الإدارة المالية بالشركة بمدينة مصراته.

### 9- مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركة الليبية للحديد والصلب، وذلك باعتبارها الشركة التي أجريت عليها الدراسة، أما عينة الدراسة هي الإدارات والأقسام التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة (بالأنشطة المجتمع المحلي).

### 10- أسلوب جمع البيانات.

من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات وهي كالتالي :-

-البيانات الأولية:- تمّ جمع البيانات الأولية عن طريق أسلوب المقابلة الشخصية مع الإدارات والأقسام والموظفين الذين لهم صلة بتكاليف المجتمع المحلي،

"مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

حيث أجريت معهم مقابلات (شخصية مقننة) من أجل الوقوف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المجتمع المحلي وتحقيق أهداف الدراسة.

**-البيانات الثانوية:-** تم الحصول على هذه البيانات من السجلات والوثائق والبيانات الموجودة على الأجهزة الإلكترونية المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال دراسة وفحص القوائم المالية الختامية لسنة واحدة (2013) وكشوفاتها التحليلية، وذلك لمعرفة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المجتمع المحلي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى

**11-أداة جمع بيانات الدراسة:-** وتمثلت في المقابلة الشخصية وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إعداد مقابلة حول مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المجتمع المحلي بالقوائم المالية الختامية وذلك من خلال البيانات المتحصل من السجلات والوثائق والبيانات الموجودة على الأجهزة الإلكترونية.

**12--حدود الدراسة:-** الحد الموضوعي (الأكاديمي):- اقتصرت الدراسة على تحديد مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المجتمع المحلي بالقوائم المالية الختامية والحد الزمني اقتصر على سنة (2013) والمعتمدة من قبل الشركة والحد المكاني اقتصرت الدراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب كدراسة حالة.

**13-مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.**

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في تقريره المنشور عام (1973م)، أن من ضمن أهداف القوائم المالية، بيان تلك الأنشطة الخاصة بالشركة والمؤثرة في المجتمع، والتي

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

تعد مهمة بالنسبة لدور الشركة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) تقريراً عن محاسبة الأداء الاجتماعي للشركة، طالبت فيه الشركات بضرورة إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بمساهماتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، ووصفته بأنه أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء الشركة من وجهة نظر المجتمع، ومن خلال الاهتمام المتزايد من المجموعات المختلفة كأصحاب الشركة والعاملين والمستثمرين والجهات الحكومية المختلفة وجماعات الضغط في المجتمع، بالمسؤولية الاجتماعية للشركة من ناحية، وزيادة اهتمام إدارة الشركة ومتخذي القرارات والجهات الإشرافية الحكومية، على اختلافها بأهمية اضطلاع الشركة بالأنشطة الاجتماعية، وما تفرضه من أعباء إضافية من ناحية أخرى، إلى تغيير النظرة التقليدية في الحكم على الشركة، أصبح أداء الشركة الاجتماعي يؤخذ في الحسبان لدى تقديمه، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية المعروفة، مما عمّق الحاجة إلى تسجيل الأحداث الاقتصادية التي تتعلق بالأداء الاجتماعي (أبوسمرة، 2009، 18 - 19).

#### 14- تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على الشركة تجاهلها، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها، فقد عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للشركة بجميع مستوياته الإدارية (النعيمان، الصوفي، 2011، 312) ويعرفها مطر بأنها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين الشركة والبيئة

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لشركات الأعمال والإفصاح عنها (مطر، السويطي، 2012، 422) كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بأنها فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة من مدخل اجتماعي باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع، ترتبط بالفئات الأخرى فيه، ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات، وعرفت أيضاً على أنها "أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع الذي ينص على أن المحاسبة هي فن وعلم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساسات طبيعية واجتماعية واقتصادية (اللولو، 2009، 29).

### 15-مجالات المحاسبة الاجتماعية.

أشار (شلدون) في عام 1923م إلى أهمية اهتمام المنشأة بالمجالات الاجتماعية ووظائفها المختلفة، حيث بين مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأن قطاع الأعمال يعمل على المشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التعامل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي وهذه المجالات تنحصر في الركائز الثلاثية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة) وفي عام (2010) أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس مواصفات (ISO26000) سبعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية وهي ومن بينها المجتمع المحلي (بيطار، وفرحات، 2009، 4) وقد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع يشمل ثلاثة مجالات وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

ويحدد (أرنست) خمسة مجالات يمكن أن تظهر الأهداف الاجتماعية للمنشأة من بينها المساهمات العامة بالمجتمع المحلي (حنان، 2003، 256) ولقد وضعت جمعية المحاسبين القوميين الأمريكية (AAA) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي وكانت من أهمها تفاعل المنظمات مع المجتمع هي (مشكور، جاسم، 2011، 61) كما قامت بتكوين عدد من اللجان لدراسة جوانب متعددة للمسؤولية الاجتماعية التي قامت بدورها بنشر عدد من التقارير حول موضوعات من أهمها التأثيرات الاجتماعية والمحاسبة عن الأداء الاجتماعي (ابوبكر، 2012، 121) وبين المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ستة مجالات للأداء الاجتماعي وكانت من أهم ركائزها المجتمع (جربوع، 2007، 248) ومن خلال العرض السابق لمجالات المحاسبة الاجتماعية تبين الدراسة أن هناك اختلافاً في تحديد عدد مجالات المحاسبة الاجتماعية من قبل الجمعيات والنقابات والمؤتمرات، والسبب في ذلك هو اختلاف طبيعة كل شركة، وكلها جميعها اتفقت أن من أهمها هو المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي (الأنشطة الخاصة بالمجتمع ككل).

#### 16-القياس المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

يعتبر القياس بصورة عامة التعبير الكمي بالإضافة إلى إبراز العلاقات القائمة بين خصائص الأحداث أو الأشياء المراد إخضاعها للقياس؛ فاستخدام لغة الأرقام والرموز في عملية القياس يسهم في تجنب أخطاء التحيز في التعبير ويمكن من إجراء العمليات المحاسبية المختلفة الأمر الذي يتطلب اختيار وحدة قياس مناسبة والمتمثلة في النقود في الجوانب المحاسبية، كما أن وحدة النقود تمثل الأساس العام والمشارك لقياس الأحداث والنشاط الاقتصادي والتعبير النقدي عن كافة عناصر القوائم المالية لتلك الشركة، ولذلك فإن القياس المحاسبي يعتبر قياساً مالياً للعمليات والأحداث والظروف التي تهتم بالشركة (حنان، 2006، 383) لم تعد مسؤولية

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

الشركات تتمثل في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بل أصبحت تضعها تحت مسؤوليات اجتماعية، نتج عنها ظهور نظريات جديدة مرتبطة بمسؤولية تلك الشركات تجاه المجتمع، الأمر الذي أدى بالمحاسبة إلى الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركة بجانب أدائها الاقتصادي، مما نتج عنه ازدياد الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة لجميع الأطراف، واعتمدت مهنة المحاسبة كأداة لخدمة جميع الأطراف المعنية بتلك البيانات والمعلومات، وكذلك كمقياس للأداء الاجتماعي لإدارة تلك الشركات وبالتالي أصبحت وسيلة لخدمة المجتمع وأطلق عليها المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (أشميلة، 2014، 129).

#### 17-تعريف القياس المحاسبي.

هناك تعريفات متعددة لعملية القياس تختلف إلى حد ما في الصياغة إلا أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (Campell) حيث عرف القياس بأنه: "يتمثل بشكل عام في ربط الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة" (مطر، السويطي، 2008، 130) وأضاف (Steven) بعداً رياضياً لتعريف عملية القياس فعرفها "بأنها تتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي" وعرفت لجنة أسس القياس المحاسبي "بأن القياس هو تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية، الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تتعلق بوحدة ومحاسبة (الشركة) على أساس المشاهدة وطبقاً لقواعد الحساب والمنطق" (خليفة، 2007، 30) كما عرف أيضاً بأنه "تحليل الأحداث المتعلقة بأنشطة المنظمة الاجتماعية ثم تسجيلها في تاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الأحداث لتحديد آثارها على المصالح أطراف التبادل على شكل وحدات نقدية تماشياً، مع فرض وحدة القياس" (بدوي، 2007، 28) أما أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

المحاسبية فهو الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام (1996)، وورد فيه، أنّ القياس المحاسبي يتمثل في "قرن الإعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على الملاحظات الماضية والجارية بموجب قواعد محددة" يتوقف مسار عملية القياس المحاسبية على عدة أركان أساسية وتليها الخطوات التي تستخدم فيها مخرجات القياس، وتتفاوت الخطوات التي تتم بها عملية القياس المحاسبية تبعاً للاختلاف حول الأغراض المستخدمة فيها البيانات المحاسبية، وتتمثل أركان القياس في الآتي (العليمات، 2010، 42)

-الشيء المراد قياسه "الربح، الطاقة، الإنتاج

-اختيار المقياس المناسب "كالنقد، عدد الوحدات".

-تحديد وحدة القياس "الدينار مثلاً".

-تحديد الشخص المسئول عن القياس "المحاسب".

ومن أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسية يجب أتباعها تتمثل في الآتي:- (سالم، 2008، 94)(الشائبي، 2006، 35)

-تجميع الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المنشأة وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، وينتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات ويتم قياسها بوحدة نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

-تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقيق.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة اللببية للحديد والصلب"

-بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.

-تلخيص العمليات المتعلقة بالشركة في مجموعات، وتكون في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالشركة، أو المهتمين بوضعها المالي، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأحداث المهمة التي وقعت.

#### 18- علاقة عملية التبويب بعملية القياس المحاسبي.

إن التبويب مرتبط بعملية القياس المحاسبي ويرى (Devine) أن التبويب خطوة أولية في عملية القياس المحاسبي بل يعتبر إن كل عملية قياس تمثل في الأصل عملية تبويب، ويؤيد هذا الرأي (Steven) حيث يدعو إلى استخدام مصطلح قياس بدلا من مصطلح التبويب بقصد إبراز البعد القياسي لعملية التبويب، حيث يرى أن التبويب يعتبر العملية الأساسية في القياس (مطر، السويطي، 2008، 133) وفي نفس الاتجاه بينت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ما يلي "يعتبر التبويب المحاسبي في الغالب نوعاً من القياس بالرغم من عدم استخدام الأرقام به" ويرى (مطر، وآخرون، 1996، 104) من خلال تحليل الآراء المذكورة أعلاه حول علاقة عملية التبويب بعملية القياس المحاسبية أن عملية التبويب هي جزء من عملية القياس أو خطوة من خطواتها ولذلك فإن تعدد أساليب القياس المحاسبي ناتجة عن التطوير الذي شهدته أهداف المحاسبة، التي اتسعت لتشمل قياس مساهمات المجتمع المحلي الإيجابية والسلبية للشركة أيأ كان شكلها، فقد تتخذ هذه المساهمات شكل أنشطة اختيارية، وهي التي تنطوي على العمليات التي تقوم بها الشركة لارتباطها بأنشطتها

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

الاقتصادية، كما قد تتخذ هذه المساهمات شكل أنشطة إجبارية، وهي التي تتطوي على العمليات التي تقوم بها الشركة امتثالا لقرارات سيادية أو لقوانين تسنها الدولة (الذهبي، محمد، 2009، 28) ولتنفيذ عملية قياس المحاسبة يمكن إتباع عدة أساليب يتوقف اختيار إيٍ منها على أغراض عملية القياس، ويمكن بوجه عام حصر أنواع أساليب القياس في ثلاثة أساليب كالآتي:-

18-1 أساليب القياس الأساسية أو المباشرة.

وباستخدام هذا الأسلوب تحدد عملية قياس المحاسبة في القيمة الخاصة محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس. (خضر، 2012، 36)

18-2 أساليب القياس المشتقة أو غير المباشر.

عندما يتعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد من قياس بطريقة غير مباشرة، وقد ازداد الاعتماد على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحاليل التي لا يمكن إنجازها دون عملية الاحتساب، والتي تعتبر بمثابة الأساس الذي تقوم عليها أساليب القياس المشتقة غير المباشرة. (السيد، 2009، 182).

18-3 أساليب القياس التحكيمية.

تشبه إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ويطلق عليها البعض من المحاسبين مصطلح قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيسي بين الأساليب غير المباشرة والأساليب التحكيمية، أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، بينما تفتقر أساليب القياس التحكيمية إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

عرضه لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس. (مطر، السويطي، 2012، 140 - 141)

19-القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

في البداية تجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي التقليدي اتصف بقصور واضح في مجال قياس أنشطة الشركة ذات المضمون الاجتماعي، حيث إنه لا يزال القياس في المحاسبة المالية يعكس وجهة نظر أصحاب المصالح الاقتصادية، التي تركز على نظرية الملكية ويحصر نطاق موضوعه في المعاملات ذات التأثير المباشر بين أصحاب هذه، ويتجاهل ما عداها من معاملات قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع (اللولو، 2009، 51) وقد أدى هذا القصور إلى الدعوة لمزيد من البحث الذي يستهدف اهتمام المحاسبين بالدور الذي يمكن أن تؤديه الوظيفة المحاسبية، من حيث توفير المعلومات الخاصة بالتأثيرات المجتمعية المحلى للوحدة الاقتصادية (الشحادة، 2010، 285) وبذلك فإن تحديد هذه الأنشطة يُمثل إطاراً عملياً لتحليل عناصر تكاليف تلك الأنشطة لغرض إدخال الحسابات للوصول إلى تكامل الحسابات الاقتصادية وحسابات المسؤولية الاجتماعية، وأن القيام بتنفيذ هذه الأنشطة التي اتخذتها إدارة الشركة هي للمساهمة في الوفاء ببعض الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لذا يمكن أن تتضمن تلك الأنشطة مساهمة بحل المشاكل الاجتماعية، وأن مجالات هذه الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي في مجال المساهمات العامة والمجتمع وهي من نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركة، وهي ذات طبيعة متحركة وليست ذات طابع محدد ولذلك من الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة، وعلى الرغم من هذه الصعوبات للمشكلات الاجتماعية التي تكشف عملية تحديد الإطار العام لمجالات أو هيكل المسؤولية الاجتماعية فإن هناك مجالات إنسانية يمكن أن

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

تمارس من خلالها الشركة مسؤوليتها الاجتماعية وأن أبعادها تتمثل في أنشطة المجتمع المحلي. (عودة، 2008، 52 - 53)

مما سبق يتضح بأنه لا توجد مقاييس محددة لقياس المسؤولية الاجتماعية مثل مقاييس الأداء المالي، ولذلك تم الاعتماد على التقارير الرسمية التي تصدرها الشركات التي توضح أنشطتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا التقارير تتضمن معلومات للأطراف الخارجية التي لها علاقة بالشركة كما أن هذه التقارير يمكن أن تعطي دلالات على رغبة الشركة في التقرير بصورة أكبر من المدى الذي يأخذه في الاعتبار متخذي القرارات للعوامل الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وهناك مدخل بديل لقياس المسؤولية الاجتماعية، وهو بناء مؤشرات للمسؤولية الاجتماعية مثل مؤشر Corporate Responsibility Index (CRI)، الذي طبق أولاً في المملكة المتحدة تم في استراليا، وهذا المؤشر يتضمن الشركة التي تقوم بأداء الأنشطة الاجتماعية طبقاً لمعايير معينة، وأن هذه الشركة يجب أن تلتزم بنشر تقارير الأداء الاجتماعي، على أن يراجع هذه التقارير مراجع خارجي قبل أن يتم نشرها، ولم يتم الاعتماد على هذا المدخل بصورة كبيرة في الدراسات السابقة، نظراً لأن عدداً قليلاً من الشركات تشارك في هذه المؤشرات حتى الوقت الحالي (عبدالفتاح، 2010، 76 - 77)، ومن الدراسات التي استخدمت هذه المدخل دراسة دراسة أساليب الاستقصاء لتحديد المسؤوليات الاجتماعية للشركات موضوع الدراسة مثل دراسة (Aupperle et al, 1985) ودراسة (Tsoutsoura, 2004)، (Ven de Velde, 2005) وبصورة عامة فإن قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية لأي شركة ينطوي على مفهوم (فكرة العقد الاجتماعي)، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع والقيام بنشر المنافع على جميع أفراد المجتمع وتحدد هذه المسؤولية الاجتماعية بأربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلية للأداء

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة  
الليبية للحديد والصلب"

الاجتماعي ويُعدُّ مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لخدمة المجتمع هذا النوع من التكاليف أكثر الأنواع تمثيلاً لمسؤولية الشركة أنجاه المجتمع، التي قد يتحملها دون توقع مباشر منظور للمنافع التي يمكن له أن يحصل عليها من خلالها، وهي كذلك أكثر عناصر التكاليف التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتسعى لقياسها وهي تمثل تكاليف تتحملها الشركة لتبعتها أنجاه المجتمع المحيط به ومن أمثلها تكاليف معالجة صرف المياه لمنع التلوث، تكاليف استبعاد المواد السامة لمنع التلوث الهواء، والتخلص من المخلفات لمنع تلوث البيئة، تكاليف منع التلوث السمعي والضوضاء، والتبرعات للمؤسسات التعليمية والأمنية، والتبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية، التبرعات للمؤسسات الرياضية، تكاليف المساهمة في أسبوع المرور، المساهمة في معارض الكتب، المساهمة في أسبوع النظافة، تكاليف صرف وإنارة الطرق، تكاليف تشجير وتجميل مناطق المجتمع المحيط، تكاليف برامج التوعية بمشاكل المجتمع، تكاليف برامج محو الأمية، التبرع للمجتمعات والبعث العلمي. (الساقي، نور، 2006، 202)

20- مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يركز موضوع الإفصاح على توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة، الوضع المالي للشركة دون تضليل، بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالشركة سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته (ابوحماد، 2009، 48) ويعرف الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي بأنه الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في التقارير وتقديم للمستفيدين والمهتمين بمنشآت الأعمال، ومن الناحية أخرى فإن الإفصاح يعنى أن تصل

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

مستخدمي المعلومات المحاسبية كلُّ الحقائق المهمة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات، ويمكن تحقيق ذلك إما في القوائم المالية أوفي شكل ملاحظات بالقوائم المالية (سليم، عثمانه، 2006، 194) كما عرفت لجنة مكونة من مجموعة من خبراء المحاسبة والتقارير الدولية بأن الإفصاح المحاسبي والإيضاحات الإضافية الخاصة ببند التكاليف والالتزامات البيئية التي تتضمنها الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر، على أن تكون هذه الإيضاحات مقابل كل بند أو بملاحق خاص ويجب تحديد أهمية البنود وطبيعة كل بند (عثمان، 2011، 47) كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) الإفصاح بأنه "احتواء القوائم المالية، على المعلومات الضرورية والمناسبة، لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع الشركة، وأيضاً عرف على انه الإفصاح في إعداد القوائم المالية وعن المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال" (الجبوري، 2012، 269)

ولذلك يعتبر الإفصاح مفهوماً مرناً تتغير متطلباته من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، حيث يرتبط تقييم الإفصاح في مجتمع معين بمعايير احتياجات الطوائف المختلفة المعنية بالمعلومات في ذلك المجتمع وهو ما أدى إلى ظهور العديد من التعريفات والمفاهيم للإفصاح المحاسبي، إلا أنه بغض النظر عن المفهوم المستخدم فإن الإفصاح المحاسبي يجب أن يكون هو هدف القوائم المالية بعد تحديد من تقدم له هذه المعلومات.

## 21-أهداف الإفصاح المحاسبي.

يهدف الإفصاح بشكل رئيسي إلى تخفيض درجة عدم التأكد الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، والتي تصاحب عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب وتساعد الأطراف المختلفة على

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

اتخاذ القرارات الخاصة بها بشكل أفضل، ويمكن تلخيص الأهداف في التالي. (مّارق، 2009، 146)، (الطّاهر، 2011، 449)، (خليفة، 2007، 38)، (عيد، 2006، 26)، (الشّقاخين، 2010، 514)

- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها من المنشآت الأخرى، وكذلك المقارنة لنفس المنشأة عبر السنوات المختلفة.

- الإفصاح المحاسبي عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليررو بوضوح السياسات التي تطبقها المنشأة لحماية البيئة ومن ثم ترشيد قراراتها المتعلقة بالشركة.

- إن الهدف الأساسي للإفصاح هو أن تشتمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الاقتصادي الحقيقي الأمر الذي يترتب على توزيع أمثل للموارد.

- إن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالإفصاح اختياريًا عن التزاماتها البيئية يكون الأثر السلبي على قيمة أسهمها في بورصة الأوراق المالية أقل من تلك التي لا تفصح اختياريًا عن التزاماتها البيئية كما يمكنها من الحصول على رأس مال بتكلفة أقل من الوحدات الاقتصادية الأخرى .

- يعد الإفصاح وسيلة للإدارة للتفاوض بين أصحاب حقوق الملكية وغيرهم ممن يمارس ضغوطًا على الشركة كالمستهلكين والمجهزين والجمهور والهيئات الاجتماعية.

## 22-أنواع الإفصاح المحاسبي.

يمكن تصنيف أنواع الإفصاح المحاسبي إلى ستة أنواع من الإفصاح وهي الإفصاح الكامل بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة  
الليبية للحديد والصلب"

يترتب على هذا الإفصاح العديد من السلبيات التي تؤثر على الشركة ومساهميها وهو ما يعرف بالإفصاح الكامل (خشارمة، 2003، 96) ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى من الإفصاح في القوائم المالية غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرارات فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد وهذا ما يعرف بالإفصاح الكافي (عمارة، 2010، 10) ويعتمد الإفصاح الوقائي على مفهوم الإفصاح الشامل وهو حالياً مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر، وتمثل فئة المساهمين والمقرضين أو الدائنين أو المستثمرين الخارجيين عمومًا المحاور الأساسية لتحديد مضمون وأدوات الإفصاح الوقائي (حنان، 2006، 219). كما إن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تتضمن وصولها بنفس القدرة إلى كفاءة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة (خلف، 2009، 12) و ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (15) على أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية (العلول، 2010، 25) ويعكس الاتجاه المعاصر أو الحديث للإفصاح المحاسبي اتجاهها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة زيادة أهمية الملائمة بوصفها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بالتكاليف عن الأنشطة البيئية، وإعداد التقارير الختامية (الجبوري، 2012، 273) كما أن الإفصاح الملائم الذي يراعى حاجة مستخدمي البيانات المالية وظروف الشركة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية كما إن الإفصاح المثالي يتحقق عندما تكون التقارير المالية المنشورة، على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصادقية، وأن يتم عرضها بالصورة والدقة التي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم ذي مصلحة (حمزة، 2013، 31) وترى الدراسة أن شكل ومحتوى القوائم المالية من الضروري أن يختلف باختلاف نموذج الإفصاح المطبق، حيث إن القوائم المالية والتقارير سوف تختلف باختلاف نموذج الإفصاح المطبق، وترى الدراسة أن الاعتماد على الاختلاف في تطبيق أحد أنواع الإفصاح يعتبر من الأمور النسبية التي يختلف بشأنها الأفراد المطبقون له وأيضا باختلاف الظروف التي يتم فيها تطبيق نموذج الإفصاح.

### 23-أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

لقيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعية للوحدة تشجيعاً من قبل الشركات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لذلك أوصت بتشجيع أن تتضمن القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات، ويمكن تلخيص اتجاهات العرض في أسلوب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في اتجاهين وهما (قطاطي، 2012، 44)

### 23-1- تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية:

- إعداد التقارير الوصفية. وهي تتضمن شرحاً للمساهمات الاجتماعية للوحدة والتأثيرات الناشئة عنها وتمثلة في الأضرار والمنافع الاجتماعية، وتعد مثل هذه التقارير في حالة وجود صعوبة في قياس الأنشطة من قبل المحاسبين، والإفصاح في هذه التقارير يعتمد على درجة

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

كفاءة صانع التقرير وهناك عدة ملاحظات عن هذا النوع من التقارير منها (ارديني، 2006، 158)

-ان الإفصاح في هذه التقارير يعتمد على القدرة في صياغة الأنشطة الاجتماعية ووصفها.

-صعوبة التحقق من صحة البيانات الواردة فيها وإخضاعها للمراجعة.

-لا يمكن استخدام في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية.

- تقارير تفصح عن جانب التكاليف الاجتماعية فقط: وفيه يتم إعداد تقارير تعرض التكاليف الاجتماعية، وتقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته الشركة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع.

- تقارير تفصح عن جانب التكاليف والمنافع الاجتماعية: وهو أسلوب لعرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع للأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع. (ابوسمرة، 2009، 49)

ولذلك فإن هذه المجموعة من التقارير تتضمن كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية بحيث تعطى صورة كاملة عن الأداء الاجتماعي للشركة (غميض، 2007، 38)

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة اللببية للحديد والصلب"

## 23-12 الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد.

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمنشأة وذلك بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية في تقرير واحد، على أن يكون هذا الإفصاح ضمن إطار التقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءاً من المعلومات المالية (الشهوبى، 2005، 62) ويرى (محمد، 2004، 291) أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد يمثل الخيار الأنسب للأسباب الآتية:

1. أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر على نتيجة النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن تعكس الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية، وإلا أصبحت نتائجها مضللة، فتكاليف برنامج تقوم به الشركة اختيارياً أو إجبارياً، يعتبر عبئاً على إيرادات الشركة عن الفترة، وبالتالي يخفض من صافي أرباح هذه الفترة مما يلزم بضرورة إظهاره في التقارير المالية، وهنا جاءت تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.
2. نظراً لأن الشركة وحدة واحدة لا تتجزأ فإن كلاً من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر متكاملة وتعتبر معاً الأهداف الكلية للشركة.

## 24-المعلومات الواجب الإفصاح عنها والمتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وتتضمن مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمجتمع المحلي والمساهمات العامة و تتضمن بعض أو كل ما يلي (اردينى، 2006، 162)

- دعم الهيئات الصحية والهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- دعم المؤسسات التعليمية.

- دعم المؤسسات والهيئات المعنية بشؤون الأنشطة التفاضية.

- المساهمة في رصف الطرق وإنشائها.

- توفير وسائل نقل للعاملين.

- إنشاء برامج لمكافحة الأوبئة والأمراض.

- رعاية المعوقين وأصحاب العاهات.

- رعاية الطفولة والمسنين.

ويمكن إضافة مساهمات تخص أنشطة المجتمع المحلي مثل إنشاء روضات لأطفال العاملات بالشركة وأيضاً إنشاء حدائق ومسطحات خضراء داخل المدن الموجود بها المنشأة، كما أيضاً تقليل البطالة من عمليات التوظيف، وتقديم المساعدات للمؤسسات المجتمعية المدني، وإيفاد الطلاب المتفوقين داخل المؤسسات التعليمية والكلديات وتبين الدراسة أن الأنشطة والاجتماعية، لها طبيعة متحركة وغير ثابتة وذلك لاختلاف الشركات وطبيعة نشاطها والوسط الموجودة به، وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتف عملية تحديد تلك الأنشطة الاجتماعية، فإن هناك اتفاقاً عاماً في الأدب المحاسبي من قبل الباحثين، في المجالات الأساسية للأنشطة الاجتماعية، التي تفصح عنها تلك الشركات، وتتمثل في الأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً.

25- النماذج التي تعرض التكاليف الاجتماعية فقط.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

اعتمد نموذج لونيوز (Linowes) على قائمة تستند على أسلوب القياس النقدي لتكاليف الالتزامات الاجتماعية، تعد بشكل دوري وبصورة منفصلة عن التقارير المالية التقليدية، أطلق عليها (قائمة النشاط الاقتصادي - الاجتماعي) وتغطي هذه القائمة الالتزامات الاجتماعية (الشكري، 2012، 245 - 246) والتكاليف الاجتماعية الإلزامية التي كان ينبغي أن تتحملها الوحدة ولكن تم تجنبها، نتيجة عدم قيام الوحدة بالأنشطة الاجتماعية وأطلق عليها الأضرار وأيضاً التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل القيام بأهداف اجتماعية، وهي مزايا اجتماعية من وجهة نظر المجتمع كذلك (نموذج علام) حدد الهدف من هذا النموذج في الإفصاح عن التكاليف المترتبة عن وفاء ثلاث من أكبر منشآت التصنيع في مصر بمسؤوليتها الاجتماعية سواء كانت مسؤوليات إلزامية أو اختيارية وأطلق على هذا النموذج اسم "قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي (سمهود، 2003، 74) كذلك (نموذج العليمات) قدم في دراسته القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث كانت الشركة محل الدراسة (شركة مصفاة البترول الأردنية) وقد اشتمل هذا النموذج على توفير بيانات عن التكاليف فقط، وعلى أن يترك قياس المنافع الاجتماعية لنظم أخرى من داخل وخارج الشركة، واعتمد هذا النموذج في عملية قياسه لتكاليف على القياس المباشر وغير المباشر، كما أنه اعتمد على القياس متعدد الأبعاد (العليمات، 2010) (نموذج عبد المجيد) على أساس تحقيق التكامل بين المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية، وذلك على أساس أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل على نتائج النشاط الاقتصادي وأن تكون الشركة وحدة واحدة لا تتجزأ ومن ثم فإن كلاً من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر متكاملة وتمثل معا الأهداف الكلية للشركة، ولقد أوضحت الدراسة في نموذجها المقترح أن مجال المسؤولية الاجتماعية يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

والتعبير عنها بشكل نقدي (أحمد، 2010، 65) ويضيف (الحمادي) أن طريقة عرض كل من المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب يرجع إلى الأسباب التالية (الحمادي، 2011، 214 - 215). إن الوحدة الاقتصادية تعتبر وحدة واحدة لا تتجزأ ومن ثم فإن كلا من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر متكاملة وتمثل معا الأهداف الكلية للشركة ويضيف (نموذج الفضل) بأنه لا يختلف النموذج الذي اقترحه الفضل من حيث الجوهرية الفكرية عن النماذج السابقة ولاسيما (نموذج عبد المجيد)، إلا أنه أضاف (الفضل) دمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد اصطلح عليه "بكشف العمليات الجارية الاقتصادية الاجتماعية" كذلك (نموذج سمهود) بأنه يجب تعديل حساب التشغيل وذلك بإضافة تكاليف العلاج وتكاليف منع الآثار السلبية لنشاط الوحدة الاقتصادية، ثم يعد حساب و الخسائر على ثلاث مراحل، الأولى للوصول إلى الدخل الاقتصادي، والمرحلة الثانية تتضمن التكاليف الاجتماعية الإلزامية وصولاً إلى الدخل الاقتصادي الأساسي، والمرحلة الثالثة تتضمن التكاليف الاجتماعية الاختيارية وصولاً إلى صافي الدخل الاقتصادي الاجتماعي الكلي، هذا بالإضافة إلى إعداد قائمة تسمى (قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي) تفصيلية لإجمالي بنود التكاليف الاجتماعية الداخلية.

26- أسلوب القياس والإفصاح المحاسبي المتبع في الدراسة. (بدوي، 2012، 228 - 229) (القرموطي، 2013، 40)

اعتمدت الدراسة على أسلوب القياس متعدد الأبعاد من خلال قياس أنشطة التكاليف الاجتماعية المراد الإفصاح عنها في القوائم المالية، من أجل إظهارها للأطراف المتعددة والجهات المهتمة، نظراً لطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة الليبية للحديد والصلب، حيث توجد بجانب الشركة العديد من التجمعات السكنية

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

(المجتمع المحلي) بالإضافة إلى المدارس والمستشفيات والمساجد (أ.خ). حيث يبين أسلوب القياس المتعدد الأبعاد في عملية قياس كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية باعتبارها مسببات التكلفة الاجتماعية والتي توفر معلومات تعكس نتائج قياس العمليات الاجتماعية التي تتطلبها القوائم المالية .

## 27- الجانب العملي.

### 27-1-التعريف بالشركة عينة الدراسة.

بدأت الدولة الليبية في (18/9/1979م) بالعمليات التمهيديّة لإقامة مجمع الحديد والصلب مرسيا بذلك قاعدة التصنيع الثقيل في ليبيا، وقد تم افتتاحه الرسمي، في (9/9/1989)، وقد أقيمت هذه الشركة على مساحة من الأرض قدرها (1200) هكتار (عوز، 78، 2015). وتضم الشركة المصانع والوحدات الإنتاجية.

- صدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بالشركة رقم (33) لسنة 2013 بتشكيل فريق عمل يختص بالمسؤولية الاجتماعية يقوم هذه الفريق بمجموعة من الخدمات التي تقدمها الشركة للمجتمع المحلي، وذلك من خلال المساعدات وتجهيز الاحتفالات والمؤتمرات والندوات التي تهم المدينة والمجتمع المحلي.

### 27-2- تحليل البيانات المالية (النوعية) للجوانب البيئية بالشركة.

تم الاعتماد على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت بخصوص بموضوع الدراسة مع الإدارات ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذلك بالاطلاع على السجلات والوثائق والبيانات الموجودة على الأجهزة الإلكترونية ومن خلال فحص ودراسة القوائم المالية الختامية لسنة (2013م) وكشوفاتها التحليلية الذي تم فيها استخدام أسلوب تحليل المحتوى تبين عدم وجود قياس وإفصاح عن التكاليف المجتمع المحلي في القوائم المالية الختامية

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- ، ولذلك ثم تحليل محتوى الكشوفات المالية ، وتصميم نموذج محاسبي للقياس والإفصاح عن التكاليف المجتمع المحلي (المسؤولية الاجتماعية ) وقد تم أعداد النموذج المقترح لتكاليف الأنشطة المجتمع المحلي وفق النقاط التالية.
- تم الاعتماد عند إعداد النموذج المقترح على أسلوب القياس متعدد الأبعاد لتكاليف الأنشطة المجتمع المحلي .
- يركز النموذج المقترح على القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف أنشطة المجتمع المحلي من خلال إظهار المعلومات المالية بصورة نقدية .
- اعتمد النموذج المقترح في عملية التقرير عن نتائج القياس ومكان الإفصاح المالي "النقدي" من خلال قائمة تكاليف أنشطة المجتمع المحلي.
- يتمتع هذا النموذج المقترح بإمكانية الممارسة العملية، لسهولة تطبيقه وأيضاً سهولة إعداده ووضوحه للفهم لكافة الأطراف المعنية بالأداء المالي للشركة فيما يخص كل نشاط من أنشطة المجتمع المحلي.

### جدول رقم (1) يبين تكاليف أنشطة المجتمع المحلي

المبالغ بآلاف الدينانير

النسبة	القيمة بالدينار	تكاليف أنشطة المجتمع المحلي
	-	أنشطة المجتمع المحلي
	15,997	1-تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية تكاليف مصلحة الجوازات

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

النسبة	القيمة بالدينار	تكاليف أنشطة المجتمع المحلي
6%	69055	تكاليف اللجنة الأمنية
	43,755	تكاليف جهاز الشرطة
	10,821	تكاليف مساعدات عينية
	15,007	تكاليف صيانة مستشفيات ومراكز طبية
	154634	<b>مجموع تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية</b>
		2-تكاليف أنشطة الجهات دينية ومناسبات وندوات
	28,776	تكاليف المسابقات القرآنية
	24,500	تكاليف مسابقات ومؤتمرات وندوات
	30,723	تكاليف خدمات (أكل + مياه) مقدمة من إدارة الخدمات
	30,544	تكاليف الجهات الخارجية من قبل إدارة النقل
4%	114543	<b>مجموع تكاليف أنشطة الجهات الدينية والمناسبات والندوات</b>
		3-تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي
	75,216	تكاليف مكافآت خارج الشركة
	700	مساعدات للجمعيات الخيرية ومؤسسات ذوي الإعاقة
	405,790	تكاليف إطفاء حرائق بالمجتمع المحلي
	1,220,940	تكاليف تسكين نازحين وأهالي المجتمع المحلي
	756,226	تكاليف المياه الموزعة خارج الشركة والمضخة للمدينة

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

النسبة	القيمة بالدينار	تكاليف أنشطة المجتمع المحلي
90%	2,458,872	مجموع تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي
100%	2,728,049	مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي

المصدر: إعداد الباحث

### 27-3 أنشطة المسؤولية للمجتمع المحلي:

من خلال الجدول أعلاه تبين أن الشركة لا تقوم بقياس تكاليف أنشطة المجتمع المحلي والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية؛ لذلك تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، من خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على البيانات تم حصر تلك الأنشطة من (إدارة الشؤون المالية، إدارة الخدمات والإسكان، إدارة النقل، إدارة العامة للخدمات، إدارة الوقاية الصناعية) وفقاً للنموذج المقترح وجدول نسب التكاليف للنموذج المقترح لأنشطة المسؤولية كما الجدول رقم (1)، تم الحصول على البيانات التالية:

ومن خلال نسب النموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المجتمع المحلي والمبين كانت

أقسامها كالتالي:

-تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية:

وردت في النموذج نسب تكاليف أنشطة المجتمع المحلي حيث بلغت نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (6%) وهي تتمثل في جهات عامة قامت الشركة بتجهيز معدات وأثاث وأيضاً أدوات للمساعدة في إطفاء الحرائق.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- تكاليف أنشطة الجهات الدينية والاحتفالات و المؤتمرات والندوات.

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (4% )  
وهي تتمثل في مساندة الشركة من خلال دعمها إلى المسابقات القرآنية والندوات  
والمؤتمرات العلمية داخل المدينة .

-تكاليف أنشطة السكان المحليين(المناطق المجاورة).

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (90% )  
وهي متمثلة في مساندة الشركة للجمعيات الخيرية وأيضاً بعض الجمعيات المتعلقة  
بذوي الاحتياجات الخاصة وأيضاً مساعدة النازحين

والجدول رقم (2) والشكل رقم (1) التاليين يبين تكاليف أنشطة المجتمع المحلي وهي

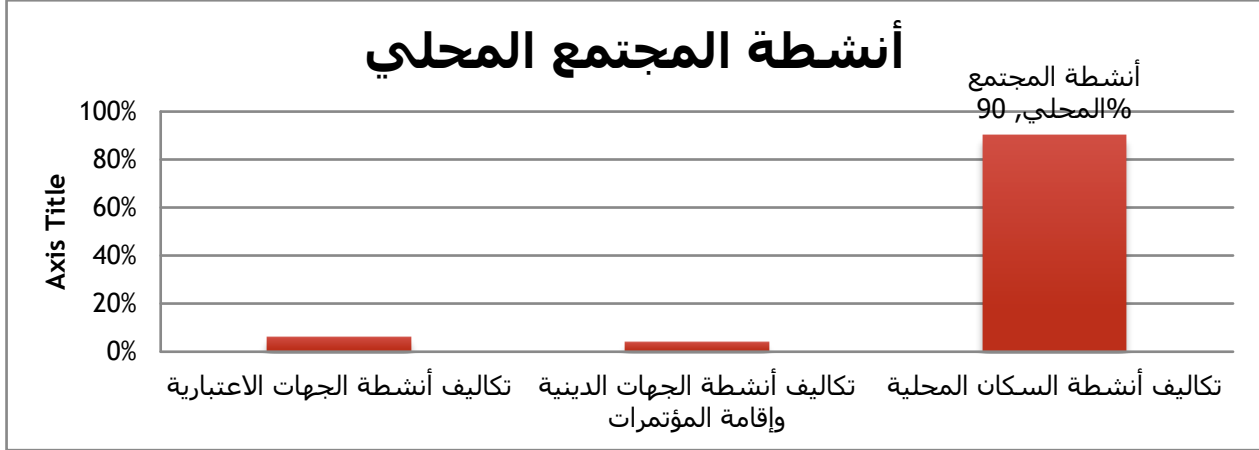
كالتالي:

جدول رقم (2) يبين نسبة تكاليف أنشطة المجتمع المحلي

النسبة المئوية	أنشطة المجتمع المحلي
6%	تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية
4%	تكاليف أنشطة الجهات الدينية وإقامة المؤتمرات
90%	تكاليف أنشطة السكان المحلية

المصدر: إعداد الباحث

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"



شكل رقم (1) يوضح تكاليف المجتمع المحلي بيانياً

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

## 28-النتائج والتوصيات.

### 1-28النتائج.

1-لا تقوم الشركة بتطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، بالرغم من وجود بنود متعددة تخص المسؤولية الاجتماعية، وتقوم بالإفصاح عليها، والسبب عدم إدراك الإدارة لأهمية المسؤولية الاجتماعية.

2-تقدم الشركة خدمات المسؤولية الاجتماعية وفقا للنموذج المقترح، وذلك في أنشطة المجتمع المحلي .

3-الدليل الحسابي المعمول به في الشركة لا يحتوي على مركز تكلفة أو بنود فرعية خاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

4-إن عدم القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يتعارض مع مبدأ الأهمية النسبية، خاصة وأن هذه التكاليف لها أهمية نسبية عالية وخصوصا أنشطة المجتمع المحلي، وذلك نسبة إلى أهميتها العالية.

5-إن عدم تطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يخالف مبدأ الثبات حيث يتطلب أن تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة، سواء كانت مع سنوات أخرى أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط، وإهمال هذه المعلومات يجعل منها غير قابلة للمقارنة.

6-القوائم الختامية المعدة عن سنة 2013 للشركة لليبية للحديد والصلب لا يوجد بها قياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق النموذج المقترح.

7-تشكل أنشطة المجتمع المحلي أعلى قيمة ومن ثم مساعدة الجهات الاعتبارية وتليها مساعدة الجهات الدينية .

8-لا توجد أصول قامت بها الشركة للمجتمع المحلي، وهذا سوف يساهم في تدنى

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

سمعة الشركة؛ وذلك لأن تأثير المباني والإنشاءات، يساهم بشكل فعال في إرضاء المجتمع المحلي عن الشركة نظراً لأن لها عمراً إنتاجياً طويلاً نسبياً.

## 28-2 التوصيات.

- 1- على الشركة القيام بالمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأن توليها اهتماماً أكبر من خلال التعريف بها داخل إدارة الشركة.
- 2- يجب أن تكون القوائم المالية الختامية متضمنة أداءها الاجتماعي سواء مدمجة أو مفصولة مع القوائم المالية الختامية؛ وذلك لكون مثل هذه القوائم تساعد مستخدمي القوائم المالية في الربط بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- على الإدارة العامة للمالية وخصوصاً الإدارات ذات الصلة التي لها علاقة بالمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أن تتضمن الأنشطة في الدليل الحسابي ومراكز التكلفة.
- 4- على الشركة الليبية للحديد والصلب أخذ زمام المبادرة بتطبيق وممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، أنشطة المجتمع المحلي من خلال قياسها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، وذلك لأن الشركة تقوم بالإففاق الفعلي على هذه الأنشطة ألا أن هناك قصوراً في عملية التوجيه والتصنيف المحاسبي.
- 5- تستطيع الشركة تحديد ما قدمته في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال أتباعها النموذج المقترح للقياس والإفصاح عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- 6- ضرورة تطوير القوائم المالية الختامية لكي تتمثل وتتلأم مع بنود أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وحساباتها الرئيسية.
- 7- العمل على تبني نموذج محاسبي للقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة اللببية للحديد والصلب"

من خلال تطبيق الشركة للنموذج المقترح سيكون هناك اهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، من أجل إحداث نوع من التوازن بين تلك الأنشطة.

8- نتيجة لعدم وجود أصول للمجتمع المحلي قامت بإنشائها الشركة لصالحها، فعليها وضع خطة تنموية مستدامة تكون من بين أولوياتها المجتمع المحلي.

## 29-المراجع.

1-29 الكتب.

- 1-حنان حلوة حنان، نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2006.
- 2-رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، جامعة حلب، دار وائل الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 3-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخله نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 4-رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان 2013.
- 5-سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 6-محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، الطبعة الثانية، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- 7-محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- 8-محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013.
- 9-محمد عباس يدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
- 10-محمد عطية مطر، وليد ناجي الحياي، حكمت أحمد الراوي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين للنشر، الطبعة الأولى، 1996.
- 11-محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
- 12-محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2012.
- 13-محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات - القياس - العرض - الإفصاح- دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2012.
- 14-منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، 2012.
- 15-نصر صالح محمد، نحو إطار نظري عام للمراجعة، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2004.
- 16-هنية ابوبكر، قياس أثر التدريب على أداء العاملين، بشركة الزاوية لتكرير النفط، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2014.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة اللببية للحديد والصلب"

29-2 رسائل ماجستير وأطروحات الدكتوراه.

17- أحمد عدنان العرموطي، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببوصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.

18- إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

19- بشير أحمد الصغير غميص، تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية اللببية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2007.

20- إسماعيل سالم الشهوبي، الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية اللببية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

21- حامد أحمد صالح أبوسمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2009.

22- حسن مسعود عثمان، موقف المحاسبين في قطاع النفط الليبي من الإفصاح البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2011.

23- خالد علي الشائبي، القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية اللببية للدراسات العليا، طرابلس، 2006.

24- خليفة عبدالسلام خليفة، مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات و الوحدات الاقتصادية المملكة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2007.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- 25- ربيع فتوح محمد عيد، دراسة تحليلية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية على قرارات منح الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2006.
- 26- سالم مفتاح عمران عوز، محددات التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مصراتة، 2015.
- 27- سعاد العربي الكلبي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المنشورة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2001.
- 28- عبدالمنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية، 2010.
- 29- عدين عيسى امحمد، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2010.
- 30- علي بشير محمد رزيق، مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.
- 31- فتحى المبروك سمهود، دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية غريان، 2003.
- 32- كارزان عدنان خطر، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى اعتمادها في المصارف الإسلامية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، العراق، 2012.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

33-لعيبي هانو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد، 2009.

34-ماجد إسماعيل ابوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

35-محمد بن عيسى امحمد، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010.

36-محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

37-نوري علي محمد قطاطي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2012.

38-نوفان حامد محمد العليمان، القياس المحاسبي للتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.

39-هدى صبحي حمزة، قياس مستوى الإفصاح الاختياري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، 2013.

40-يوسف بشير محمد الناكوع، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2009.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

### 29- 3 المؤتمرات والدوريات.

1- خليل إبراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية، ملتقى بعنوان نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

2- سعدون مهدي الساقى، عبدالناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية واقع المؤتمر العربي الأول في الإدارة، المنظمة العربية لمنظمات الأعمال، للعلوم الإدارية، تشرين الثاني، القاهرة، 2005.

3- عمارة، طرق الإفصاح والقياس لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي، الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة قاصدي رباح، الجزائر، 2010.

### 29- 4 المجلات والمنشورات.

1- أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، 2012.

2- إبراهيم ميده، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005.

3- أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، 2012.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة الليبية للحديد والصلب"

- 4-بابان إبراهيم عليوي الجبوري، الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2012.
- 5-حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المدمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث المحلية 17، العدد الأول، 2003.
- 6-رياض مصلح الشقّاحين، مدى الإفصاح البيئي في تقارير شركة لاقراج الاسمنت الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد السابع السبعون، جامعة القاهرة، 2010.
- 7-سعد محمد مارق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والإدارة، 2009.
- 8-سعود جايد مشكور، علي نعيم جاسم، القياس والإفصاح المحاسبي، للمسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية، جامعة المثبني للعلوم الإدارية والمالية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2011.
- 9-سعيد مخلد النعيمان، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 28، 2011.
- 10-طه أحمد حسين أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، مجلة التنمية الراقدين، جامعة الموصل كلية الاقتصاد، العدد 28، 2006.

"مستوي القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشط المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية" "دراسة ميدانية للشركة اللببية للحديد والصلب"

- 11- عبدالرزاق قاسم الشحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للأسمدة وتأثيرها في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
- 12- على ناجي سعيد الذهبي، موقف عبدالحسين محمد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها، المعهد العالي للدراسات، مجلة دراسات محاسبة مالية، جامعة بغداد، 2009.
- 13- عوض الله جعفر الحسين أبوبكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، العدد 2، 2012.
- 14- محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثمانه، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن، 2006.
- 15- ميلاد رجب إشميلة، إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا الأسلوب المواجهة الاجتماعية، المجلد الجامعة، العدد 16، المجلد 3، يوليو 2014.
- 16- هالة عبدالنبي عبدالفتاح، القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 176، مجلة المحاسبة والتأمين، 2010.
- 17- يوسف محمد جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإسلامية)، فلسطين، كلية التجارة، مطبعة الجامعة الإسلامية، غزة المجلد الخامس عشرين، العدد الأول، 2007.